وهذا كله أمرٌ غير قابل للصياغة في صورة قوانين يتحتم على القارئ البحث عن تطبيقاتها في النصوص، بل هو أمرٌ نسبي، ومتغيرٌ تمامًا من نصٍّ إلى آخر، وملاحظة الإشارات أمرٌ متفاوت ومتباين من قارئ إلى آخر، فقد يعتبر قارئٌ إشارة لا يكاد يراها قارئ آخر، على حين يراها قارئ ثالث إشارة إلى عكس ذلك تمامًا.

غير أن بعض الأمور تكون قطعية في نظر القائل بها ـ أو قريبة من القطعية ـ فيُحكِم فهمه للنصّ على ضوئها. ولولا ذلك لما توصلت أية قراءة إلى أي فهم !

وربما يكون التوصل إلى قانون ما، أو بعض الثوابت أحادية الدلالة أو أحادية الإشارة في السياق، ربما يكون التوصل إلىّ مثل هذا، هو كل غاية بحث السياق بل بحث الدلالة كاملاً.

وفي هذه الطريق الوعرة، ستبقى أوليات المنهج العلمي فارضةً نفسها على الباحث، افتراض الفروض، ثم قراءة النصوص في محاولة لنفي هذه الفروض أو إثباتها.

ومن أمثلة تجارب هذه الدراسة في قراءة إشارات السياق، واستلهامها، كانت قراءة أحد شواهد ابن منظور لمعنى «الشك» في لفظ الظن، وهو الحديث:[1] «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث».

فقد ورد اللفظ هنا في صيغة المصدر، وهي صيغة ذات خطر في إنتاج الدلالة، لأنها صيغة مبهمة، وهي إذ عرّفت على نحو ما في الحديث اكتسبت عمومًا قد يبلغ بالنص إشكال الغموض، إذا كان موجزًا وعزَّت الإشارات على القارئ، أو استغلقت عليه.

ولربما يرجع عموم هذه الصيغة وإبهامها إلى خلوها من الزمن، واستقلالها عن فاعلها ومفعولها إذا عرفت «بأل» أو كان فعلها لازمًا أو كلاهما.

نتخذ مثالاً تطبيقيا لإبهام صيغة المصدر:

قولنا: الحديث متصلٌ.

هذه الجملة في غاية الإبهام ربما يفهم منها أن شخصًا يقول لآخر: سنكمل حوارنا فيما بعد، وربما يفهم أن شخصًا يخبر بأنه على اتصال بالآخر، أو قد يفهم: أن الحديث حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن حديثًا ما «متصل» سنده بالمعنى الاصطلاحي في علم الحديث.

---

(١) لسان العرب، مادة ظ ن ن.